**- النظريات المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية:**

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن السادس عشر **وكان معظمها يدور حول سؤال رئيس يتعلق بالكشف عن اسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي هذا التبادل ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الاسئلة** التي يمكن حصرها في مايلي :

1- **ماهي شروط تقسيم العمل الدولي؟ وكيف للتخصص الدولي ان يكون نافعا للدول في انتاج بعض السلع ؟ أي ماهي الشروط الواجب توافرها لكي يكون من مصلحة بلد ما ان يمتنع عن انتاج بعض السلع والخدمات التي يحتاج اليها، وان يتخصص في انتاج بعضها الاخر؟ ولماذا يستورد من الخارج تلك السلع والخدمات التي لاينتجها؟**
2- **كيف توزع الفوائد التي يحققها تقسيم العمل الدولي ( او التخصص الدولي) بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم (او التخصص).**
3- **ماهي الاسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في انتاج انواع محددة من السلع والخدمات؟**

**في الحقيقية ان التبادل الدولي بين مختلف البلدان يتخذ صورا عديدة تتضمن انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والاشخاص ومن هذه المبادلات تتكون العلاقات الاقتصادية الدولية**. وبديهي ان كل **دولة تسعى الى ان تقوم بعمليات التبادل مع الخارج** ، وان **تضمن تسوية مبادلاتها الدولية** . كما انها تهتم في الوقت نفسه بان **تكون حقوقها متساوية على الاقل مع ديونها ، أي تحقق التوازن في علاقتها الاقتصادية الدولية.**

**ان توازن العلاقات الاقتصادية الدولية لدولة من الدول هو في الواقع توازن مبادلاتها الدولية .وسعي الدولة للتوازن في علاقاتها الاقتصادية الدولية، ماهو الا سعيها للتوفيق بين ما لها وما عليها امام الخارج . ومسالة التوازن تبقى الشغل الشاغل للدول عموما ، وتحتاج الى حل ناجح ، قليلة هي البلدان التي توفق في التوصل اليه . كما ان مسالة دراسة اختلال التوازن ومحاولة معرفة اسبابه من اجل ايجاد الحلول له، تشكل محور النظريات المختلفة حول التجارة الدولية.**

وعلى الرغم من تعدد وتنوع المدارس والنظريات التي عالجت مسالة التجارة الدولية فان لديها كلها سمة مشتركة واحدة تتمثل في انها كلها تتناول منافع وكلف التجارة الدولية على مستوى البلدان ، أي باعتبارها تجري بين دول مختلفة. في حين ان القرارات التجارية تتخذ

على مستوى الشركات . فالشركات هي التي تسعى وراء امكانات التجارة الخارجية من اجل استخدام الطاقات الفائضة وتخفيض كلف الانتاج او توزيع المخاطر ...الخ . كما انها يمكن ان تحجم عن المشاركة في النشاط التجاري الخارجي لاسباب مختلفة، من بينها عدم معرفة السوق، وارتفاع درجة المخاطر...الخ.

وسوف ندرس في هذا الفصل مجموعة من نظريات التجارة الدولية اهمها:

1- النظرية التجارية (الميركانتيلية)
2- النظريات الكلاسيكية
3- النظريات الحديثة

هناك العديد من النظريات التي اهتمت بموضوعة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن تقسيمها الى قسمين هما :

اولا: النظريات التقليدية او الكلاسيكية والنيو كلاسيكية ومنها:

- نظرية ادم شمث – نظرية التكاليف المطلقة.
- نظرية ديفيد ريكاردو – نظرية التكاليف النسبية.
- نظرية جون ستيوارت مل – نظرية القيمة الدولية.
- نظرية هابرلر - نظرية نفقة الخيار او الفرصة البديلة.
- نظرية مارشال – نظرية معدل التبادل الدولي.
- نظرية هكشر – اولين – نظرية وفرة عوامل الانتاج.

اولا: **المدرسة التجارية (الميركانتيلية)**

**اخذت هذه المدارس تتطور منذ المراحل الاولى لعصر الاكتشافات الجغرافية العظيمة ودخول اوربا حقبة الثورة الصناعية الامر الذي تطلب وضع الاساس النظري** لما في ذلك **للتجارة العالمية التي كانت في طور النشوء ، لان العالم اصبح مترابطا بواسطة طرق المواصلات البحرية وكان للذهب في تلك الحقبة اهمية عظيمة . فهذا المعدن الثمين ( النفيس) كان يقوم بدور النقود مباشرة وبدور القاعدة النقدية في ممارسة السياسات الخارجية والداخلية للدول الاستعمارية** . فكان احتكار الذهب في ذاك الحين يساهم في توطيد الدول الاوربية المركزية **ولذا قدم الملوك الدعم للتجار وللبرجوازية المدينة الناشئة** لانهم راوا في هذه الفئة سندا وقوة داعمة لهم في صراعهم مع بقايا الطبقة الاقطاعية التي كانت في طور فقدان قوتها وسيطرتها الاقتصادية والسياسية

وساعدت السلطات الملكية هذه الفئات الناشئة على السيطرة على المستعمرات ماوراء البحار واعتبرتها عاملا من عوامل تعزيز مواقعها في هذه المستعمرات.

التحول من النظام الاقطاعي الى النظام التجارى البرجوازي

ساهمت هذه الظروف في تكوين النظريات الاقتصادية التي عللت **فوائد التجارة الخارجية والتوسع الخراجي والحروب الاستعمارية** في ذاك الحين انطلقت هذه النظريات من الطابع السلعي للانتاج الصناعي الناشئ الذي قامت عليه التجارة الخارجية . طرح هذه المسائل وسعى الى حلها المفكرون الاوربيون ، **منظرو الميركانتيلية ، الذين غالبا ماكانوا يتسنمون مناصب عالية** من امثال توماس مان وجان باتيست كولبير ووليام بيتي وغيرهم.

1- **مبادي الميركانتيلية**:

كان النظام الاقتصادي وفقا لافكار الميركانتيلية يقوم على ثلاثة اجزاء مترابطة في مابينها هي :

- **القطاع الانتاجي**
- **القطاع الزراعي**
- **والمستعمرات الاجنبية**

**واعتبر التجار الفئة الاجتماعية الاكثر اهمية في النظام الاقتصادي** ، اما **العمل فهو عامل الانتاج الاساسي** . اما **عامل الثروة** فكان في نظر الميركانتيليين **يتمثل بالذهب والفضة** فاذا كان بلد ما يفتقر الى مناجم المعادن النفيسة **فيجب ان يعظم صادراته ويسعى للحد من الواردات لتحقيق ميزان تجاري مؤات وبالتالي تجميع الذهب والفضة**.

لقد ثمن الميركانتيليون الذين كانوا **يمثلون مصالح البرجوازية التجارية الصاعدة** في مرحلة تفسخ الاقطاعية **ونشوء الراسمالية** ( اواسط القرن الثامن عشر ) **تثمينا عاليا دور التجارة الخارجية في تحقيق ثروة الامة وقوتها ولكنهم اعتبرو ان النقود ( او المعادن النفيسة الذهب والفضة ) هي الثروة الحقيقية للدولة** وان زيادة النقود مرادفة لزيادة الثروة وبالتالي فان مبادلة السلع بالنقود هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الثروة. في حين ان استيراد السلع أي دفع النقود كان في نظرهم مساويا

لتناقص الثروة وفي المحصلة تلخصت توصيا الميركانتيليين **في حفز التصدير وفي تدخل الدولة لتقليص الاستيراد .**

استنادا الى هذه المسلمات **قامت المبادئ الاساسية للتجارة الخارجية** في مفهوم الميركانتيليين والتي تدعو الدولة للعمل على:

- **تأمين فائض في الميزان التجاري** لانه في مثل هذه االحالة فقط يمكن للحكومة ان تضمن التدفق المستمر للذهب والفضة الى البلاد.
- **فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الخارجية** من خلال فرض التعرفات والحصص وغير ذلك من ادوات التأثير الاداري وذلك لضمان الفائض في الميزان التجاري.
- **منع استيراد المواد الاولية ( في حال توفرها في البلاد)** وفي المقابل استيردها من دون رسوم ( في حال عدم توفر بديل لها في الداخل) هذا الامر ينبغي ان يساعد في مراكمة احتياطي الذهب وفي الوقت نفسه يبقى الاسعار التصديرية للمنتجات الجاهزة في مستويات متدنية.
- **منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة اخرى.**
- **فرض الاحتكار على التجارة الخارجية** : منح او منع حق ممارسة التجارة الخارجية لشركات معينة وفي مناطق محددة من العالم ( كشركة الهند الشرقية مثلا)
- **استخدام وسائل السياسات التجارية مثل منح الاعانات التصديرية او فرض رسوم كمركية على الواردات**.

## 2- تطوير مفهوم الميزان التجاري

كان للميركانتيلين الفضل في تطوير مفهوم الميزان التجاري في سياق اهتمامهم بالسبل التي تكفل للدولة الحصول على المعادن النفيسة فاذا لم تكن الدولة تمتلك مناجم الذهب والفضة فلا مفر من الحصول على هذه المعادن عن طريق التجارة الدولية ولذا فعلى الدولة ان تسعى لزيادة صادراتها الى اقصى حد ممكن وتقليص وارداتها الى ادنى حد ممكن حتى تحقق فائضا في الميزان التجاري ونتيجة لهذا الفائض وبقدر حجمه يتدفق المعدن النفيس الى الدولة من الدول الاخرى ويلاحظ ان الدول الدائنة لايمكن ان تستفيد الا على حساب الدولة المدينة نظرا الى ان الكمية المتوافرة من المعدن النفيس محدودة.

ان نظرة هذه النظرية الى التجارة الخارجية تتسم بالغرابة والخطا حسب التحليل المعاصر ولكن ذلك لايعني انها جانبت الصواب في البيئة التي كانت سائدة انذاك فرصيد الدولة من الذهب كان العامل الاساسي في عملية التطور والنمو الاقتصادي ولذلك فان انخفاض هذا الرصيد بسبب العجز التجاري لابد وان يعرقل هذه العملية المصيرية التي تتوقف على سرعتها ونجاحها قوة الدولة وعظمتها ولعل ما كان يساور الميركانتيليين رغم بدائية التحليل وقصورهم النظري هي فكرة كون التجارة الدولية غير متكافئة بطبيعتها لتفاوت التطور الاقتصادي بين الدول الامر الذي يؤدي الى حصول الدول المتقدمة على حصة الاسد من الارباح على حساب الدول المختلفة.

**لقد مر الفكر التجاري بثلاث مراحل من حيث السياسات التي يجب اتباعها لتحقيق الميزان التجاري الملائم** هي:

- المرحلة الاولى : وفيها **سادت السياسة المعدنية التي تقضي بحضر تصدير الذهب والفضة حظرا مطلقا** والعمل على زيادة رصيد الدولة من هذه المعادن من خلال الرقابة المباشرة على عمليات التصدير والاستيراد.
- المرحلة الثانية: وفيها **خففت الدول الرقابة المباشرة على الاستيراد والتصدير واكتفت بالرقابة المباشرة على مجموع المعاملات التجارية مع كل دولة** على حدة للتاكد من تحقيق ميزان تجاري ملائم معها.
- المرحلة الثالثة: وفيها **تبنت الدولة المفهوم الحديث للميزان التجاري فلم يعد هناك حاجة لتحقيق فائض تجاري مع كل دولة على انفراد لكي يكون الميزان التجاري العام ايجابيا** بل يكفي ان تكون قيمة الصادرات الاجمالية اكبر من مجموع الواردات بصرف النظر عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

**اهم الانتقادات التي توجه للميرك**انتيلية هي :

- انها **اقترنت بتركيز كبير على المصالح الشخصية الاقتصادية بين التجار والمصنعين الذين سعوا الى حماية انفسهم من المنافسة الاجنبية.**
- **التناقض الفكري الذي عانت منه**
- ادى **التدخل المفرط من الدولة والقيود المفروضة على الاستيراد الى اعاقة تطور الاقتصاد الوطني وكذلك اعاقة تطور ونمو العلاقات الاقتصادية الدولية**

اولا: **النظريات الكلاسيكية**.

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية. حيث لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع.

تتلخص اراء التجاريين في :

1- ان ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروة الافراد، بما لديهم من نقود من ذهب وفضةز
2- الوسيلة الرئيسة للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لاتمتلك مناجم ذهب ولا فضة هي التجارة الخارجية.
3- يتحقق فائض الثروة من الذهب والفضة اذا تحقق فائض في الصادرات عن الواردات والذي هو هدف السياسة الاقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية.
4- كانت الفكرة الاساسية للتجاريين هي زيادة حقوق الدولة عن ديونها وبالتالي فان ميزان التبادل التجاري يجب ان يكون غير متوازن مع ضرورة ان يكون اختلاله لصالح الدولة.
5- كانت دعواتهم الى وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية ووضع مختلف القيود والعقبات من اجل تحقيق فائض يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة .
6- ان زيادة ثروة الدولة تؤدي الى زيادة قوتها في مواجهة الدول الاخرى.

لذلك عندما جاء الاقتصاديون التقليديون هاجموا نظرية التجاريين وسياساتهم واخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول وركزو في نظريتهم في التجارة الدولية على تفسير امور ثلاثة هي:

1- الامر الاول: هو تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية ( أي التعرف على اسباب التجارة الدولية)
2- الامر الثاني : تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستسقر في التجارة الدولية. أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة.
3- الامر الثالث: كيف يتحقق التوازن في العلاقات الدولية اذا ماحصل خلل به.

7- نظرية ادم سمث – نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة

كان ادم سمث (1723-1790) **اول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية** التي **تؤكد ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الاجنبية من خلال تخفيف القيود الجمركية** وقد برهن في كتابة " بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم 1776" على ضرورة واهمية التجارة الخارجية.

- اكدا على **ان التبادل مفيد لكل بلد،** فكل بلد يجد فيه افضلية مطلقة .
- اعتبر ادم سمث **ان التجارة الخارجية تتخطى النطاق الضيق للسوق الوطنية وبذلك تسمح بتعميق تقسيم العمل وزيادة الانتاج** .
- يعتقد ادم سمث **ان الصادرات تخلص البلد من الانتاج الفائض الذي يصعب تصريفه محليا.مقابل استيراد سلع تتمتع بطلب محلي.**
- يعتقد **ان التجارة الخارجية حتى تلعب دورها الصحيح في نمو الاقتصاد الوطني** يجب ان تحرر من كل القيود المفروضة عليها.
- يعتقد **ان الصناعات التصديرية اكثر كفاءة من الصناعات التي تنتج سلع تحل محل الواردات** وذلك لقدرتها التنافسية في السوق العالمية
- يقول **اذا كان سعر السلعة ما في بلد اجنبي اقل من كلفة انتاجها في الداخل فانه من الاصح والاجدى استيرادها من ذلك البلد في المقابل تصدير السلع التي يتمتع بها البلد بميزة معينة في انتاجها.**
- يؤكد سمث على **ان التجارة الخارجية الحرة ستعود بالنفع على كل الاطراف المشاركة في التبادل وان حجمها يتناسب طرديا مع النمو الاقتصادي ورفاهية الدول المشاركة في هذه التجارة** فليس من مصلحة أي دولة في الظروف العادية ان يكون شركائها في التبادل فقراء بل على العكس كلما كانوا اغنياء من المحتمل ان يكون اكثر نفعا لتجارة منطقته من نظيره الفقير
- سمح سمث **باستثنائية من التجارة الحرة الاول <u>حق حماية الصناعات الوطنية الاستراتيجية</u> والثاني ضرورة <u>فرض ضريبة على السلع المستوردة تساوي الضريبة المفروضة على مثيلتها الوطنية</u>**

الفكرة العامة للنظرية:

ان ثروة الدولة تقاس بما تنتجه من السلع والخدمات بحيث تنتج منها اكثر مما تحتاجه لاشباع حاجاتها الداخلية وتقوم بمبادلة الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون انتاجها غير ملائم لها او التي لاتستطيع انتاجها ابدا . بعبارة اخرى تكون لدولة ما ميزة مطلقة بالنسبة للدول الاخرى حين تتمتع مواردها بكفاءة عالية في انتاج سلعة او خدمة معينة.

**ففي ظل التجارة الحرة غير المقيدة لابد من تقسيم العمل بين الدول أي تخصص كل دولة في انتاج السلع والخدمات المناسبة لظروفها والملائمة لبيئتها وخبرتها الخاصة واستعداد لانتاج هذه السلع والخدمات.**

ويقصد **بالتكاليف المطلقة اقل كلفة تنفق على انتاج سلعة او خدمة واحدة يتنجها بلدان في ان واحد** وهذا يعني ان الفكرة العامة للنظرية تتلخص في **" المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج احدى الدول السلعة او الخدمة بتكاليف اقل من الدولة الاخرى"**

- **الافتراضات التي تقوم عليها النظرية:**

تقوم نظرية المنفعة المطلقة على الافتراضات التالية:

**1- تنص النظرية على قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول المختلفة، فتؤدي التجارة الخارجية الى اتساع دائرة السوق امام السلع التي تتخصص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة**

**2- ان التجارة الخارجية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي ان الفائدة التي تعود من اتساع نطاق التجارة وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي.**

**3- ان التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الراسمالي والقدرة الانتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي** وبالتالي فان زيادة كمية احدى موارد الثروة هو الاثر الجوهري لقيام التجارة الدولية **ويتمثل الاثر الهام لهذا التجارة في التوزيع الامثل لعناصر الانتاج على الاستخدامات المختلفة.**

4- **تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية.**

- التفسير العملي للنظرية

نفقات الانتاج المطلقة بين العراق وسوريا مقدرة بساعات العمل بين الدولتين

| | التمر | زيت الزيتون |
|---|---|---|
| العراق | 5 | 10 |
| سوريا | 10 | 5 |

- ان انتاج وحدة واحدة من التمر يتطلب 5 ساعات عمل في العراق و10 ساعات عمل في سوريا.

- ان انتاج وحدة واحدة من زيت الزيتون يتطلب 10 ساعات عمل في العراق وخمس ساعات عمل ي سوريا
- وبالتالي فان العراق يمتلك ميزة مطلقة في انتاج التمر وسوريا في انتاج زيت الزيتون وان هذا التخصص وتقسيم العمل سيؤدي الى قيام التجارة بين البلدين

الانتقادات الموجهه للنظرية:

- **انها مفرطة في التبسيط فهي تخص التبادل بين دولتين فقط في حين ان المسالة اكثر تشعبا**
- **قد لا تحظى بعض الدول باي تفوق مطلق في انتاج أي سلعة** وهذا مايعني ان هذه الدولة لا تستطيع تصير أي سلعة الى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي الى انكماش حجم التجارة الدولية.
- **ان نظرية ادم سمث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ان الواقع يشير الى جملة من الفواق بينهما.**